وجهان العمل والاهمال وعلى ذلك قوله السابع وسم مولانا والعلم انه
كما الناس مجرم عليه وجاره وقوله الاخر دعانا الكامل الى مثل فيهم
وعاصح سهو المبادي به موي مرفع المال الكامل وجرهما هذا اذا اعمل الاكمال
اما اذا لم يعمل بعين ان لا فه هذه لسته اذا فسلك زيادته الثالثه ان يكون
ما بمعنى الذي وهو صلتها وفيه حينئذ ضمير مرفوع مستتر والهم بدل من ذلك
الضمير والسبب الذي استقر هو لهم الهدو قال ابو البقاء في احد الوجه
والعائد محذوف اي الهم بدل منه لعده ما الذي هو لهم وتسمية هذا حرفا
لسامح لان ها من الوقف اذا كان فاعله لا يوصف بالحرف بل بالاستبدال قوله
ان هاولا متبر ما هم فيه لهو لاسارة لمن عكفوا على الاصنام ومتبر فيه
وجهان احدهما ان يكون خبرا لان وما موصوله بمعنى الذي وهم فيه جملة اسميه
صله وعائده وهذا الموصول مرفوع باسم المفعول فيكون قد اخبر بمفرد
رفعت به سببا والثاني ان يكون الموصول مبتدا ومتبر خبره قدم عليه والجملة
خبر لان قال الزمخشري وفي ايقاع هاولا اسما لان وتقديم خبر المبتدا
من الجملة الواقعة خبرا لها وسم لعبدة الاصنام بانهم هم المعرضون للتبار وانه
لا يعدوهم البتة وانه لهم ضربة لازم ليحذرهم عاقبة ما طلبوا ويبغض اليهم ما
احبوا قال السيد ولا يبعد هذا وانه من قدم خبر المبتدا من الجملة الواقعة خبرا
لان الاحسن في اعرابه مثل هذا ان يكون متبر خبرا لان وما بعده مرفوع به وكذا
ما قدره ونظيره لقولك ان زيدا مضروب غلامه قال الاحسن ان يكون غلامه
مرفوعا بمضروب من ذكر الوجه الثاني وهو ان يكون متبر خبرا مقدما لا ك
الجملة وجعله مرجوحا وهو ما قال لان الاصل في الاخبار ان يكون مفرده
مما اصل فيها ذلك لا يعدل عنه الا ان الزمخشري لم يذكره دليلا على تسلط النفي
بل على احد الوجهين وقد يكون هذا عنده ارجح من جهة ما ذكر من المعنى واذا دار
الامر بين مرجح لفظي ومرجح معنوي فاعتبار المعنوي اولى ولعل الطيبي حمل الزمخشري

على ذلك

على ذلك الا اذا ذكرت وقوله والطالبان نون لقوله تبين ما هم فيه من جواز الوجهين
وما ذكر فيهما والتبر الاهلاك ومنه التبر وهو كسارة الذهب لتهالك
الناس عليه التبر المكسر والمحطم ومنه الذي لانه كسار الذهب قوله
اغير الله الهمزة للانكار والتوبيخ وفي نصب غير وجهان احدهما انه مفعول به
لابغيكم على حذف اللام تقديره ابغي لكم غير الله اي اطلب لكم فلما حذف الحرف
وصل الفعل بنزع الخافض وهو غير منقاس وفي الها على هذا وجهان احدهما وهو
الظاهر انه تمييز لغير والثاني انه حال ذكره الشيخ وقد نبر والثاني من وجهي
غير انه منصوب على الحال من الها والها هو المفعول به للفعل على ما تقرر
والاصل ابغي لكم الها غير الله فغير الله صفة لاله فلما قدمت صفة النكرة
عليها نصبت حالا وقال ابن عطية وغير منصوب بفعل مضمر هذا هو الظاهر
ويجوز ان يكون حالا وهذا الذي ذكره من اضمار الفعل لا حاجة اليه فان اراد
انه على الاشتغال فلا يصح لان شرطه ان يعمل المفسر في ضمير الاول او سببه
قوله وهو فضلكم يجوز ان يكون في محل النصب على الحال اما من الله واما من المخاطبين
لان الجملة مشتملة على كل من ضميريهما ويجوز ان لا يكون لها محل لاستئنافها
قوله واذ انجيناكم قرا العامة انجيناكم مسندا الى المعظم وابن عامر انجاكم مسندا
الى ضمير الله تعالى جريا على قوله وهو فضلكم وقد جيء مسندا والمقدم
الخلاف في يقتلون ويقتلون وتخفيفها قبل هذا القليل والمقدم في البقرة اعراب
هذه الآية بجملها فلا حاجة الى اعادته قوله وواعدنا موسى ثلثين ليلة تقدم الخلاف
في وعدنا وواعدنا وان الظرف بعده مفعول به على حذف مضاف ولا يجوز
ان يكون ظرفا لفساد المعنى في البقرة كذا هنا اي وعدنا تمام ثلثين او انتهاءها
او ما جاءها قوله واتممناها بعشر في هذا الضمير قولان احدهما انه يعود
على المواعدة المفهومة من واعدنا اي واتممنا مواعدته بعشر والثاني انها
تعود على ثلثين قال الحوفي قال السمين ولا يظهر لان الثلثين لم يتحد لفظه فيهم

Copyright © King Saud University